

الكتاب: منظوره العام

شاكل ذلك، فإننى ما رأيت فى الفرق بين هذه المعانى وأشباهها
كتابا يكفى الطالب، وينفع الراغب، مع كثرة منافعه فيما
يؤدى إلى المعرفة بوجوه الكلام، والوقوف على حقائق
معانيه، والوصول إلى الغرض فيه، [ص90].

إذن هى الرغبة فى الوضوح الدلالى، ودفع إشكال ما سُمى بالترادف.
ولعل أول ملحظ - هنا - هو أن أبا هلال يقر بوجود "التقارب الدلالى" بين
لفظ ولفظ. ولكن هذا "التقارب" لا يعنى "التطابق"، بل يعنى أن ثمة مساحة
دلالية للتمايز؛ قد تكون هذه المساحة أقل من مساحة الاشتراك الدلالى، وقد
تكون أكبر، ولكن ذلك لا يعنى إلغاءها لحساب فكرة "التطابق" التى يؤدى
التسليم بها - فى المحصلة الأخيرة - إلى تبديد الغرض الأساسى من وجود
هذه الألفاظ؛ وهو تحديد "المدلولات" تحديدا دقيقا، وصولا إلى "حقائقها".
وكأننا - هنا - بازاء التأكيد على الغرض الأساسى من اللغة عموما، وهو
غرض الدلالة على الحقائق بخصائصها التى هى عليها؛ أى بالفروق التى
تجعل كل "حقيقة" هوية متميزة واضحة. فالوظيفة الأساسية للغة - إذن -
هى كونها وسيلة للمعرفة الواضحة، وهى تلك الوظيفة التى أجملها الجاحظ
فى مصطلح "البيان" الذى مداره و"الغاية التى إليها يجرى القائل والسامع
إنما هو الفهم والإفهام"⁽¹⁾.

وإذا صح هذا التفسير فإننا نكون على أولى درجات تحديد مصطلح

(1) الجاحظ: البيان والتبيين 43/1.